

18 September 2009
Arabic
Original: English

الاجتماع التاسع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا
ويندهوك، ١٢-١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩
البند ٤ من جدول الأعمال المؤقت
تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع
السابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية
المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا

تنفيذ التوصيات التي اعتمدها الاجتماع السابع عشر لرؤساء
الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا*

- ١ - اعتمد الاجتماع السابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قانون المخدرات (هونليا)، أفريقيا، الذي عُقد في نيروبي من ١٧ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، مجموعة من التوصيات بعد نظر الأفرقة العاملة في المسائل المبينة أدناه.
- ٢ - ووفقا للممارسة المتبعة، أُحيل تقرير الاجتماع السابع عشر إلى الحكومات الممثلة في الدورة. وأُرسل إلى الحكومات في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٩ استبيان بشأن تنفيذ التوصيات التي اعتمدت في ذلك الاجتماع، مع تحديد يوم ١٠ آب/أغسطس ٢٠٠٩ موعدا نهائيا لتقديم الردود.
- ٣ - وقد أُعد هذا التقرير على أساس المعلومات التي قدمتها الحكومات إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) ردا على ذلك الاستبيان. وحتى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ وردت ردود من حكومات كل من أنغولا وبوتسوانا

* هذه الوثيقة صادرة دون تحرير رسمي.



وبوركينا فاسو وتوغو والجزائر وجنوب أفريقيا وزامبيا وسوازيلند وغانا والكاميرون وليبيريا ومدغشقر ومصر وملاوي وموريشيوس وناميبيا.

المسألة ١: قيمة عمليات التسليم المراقب وفعاليتها

التوصية (١)

٤- أوصى الاجتماع السابع عشر لهونوليا أفريقيا بأنه، اعترافا بما لعمليات التسليم المراقب من قيمة لدى أجهزة إنفاذ القوانين المعنية بالتحري عن الجماعات الإجرامية المنظمة وتفكيكها، ينبغي أن تكفل الحكومات وضع التشريعات اللازمة وإتاحة الموارد المناسبة من أجل تعزيز فعالية عمليات التسليم المراقب.

٥- وأفيد بأنه في أنغولا وتوغو والجزائر وجنوب أفريقيا والسودان توجد بالفعل تشريعات تنظم عمليات التسليم المراقب.

٦- وذكرت بعض الحكومات أنها لم تسن تشريعات تتناول التسليم المراقب. فأفادت بوتسوانا، على سبيل المثال، بأنه لم تُبذل محاولات في البلد لسن تشريعات تتناول تفكيك الجماعات الإجرامية المنظمة. ويتسنى التعامل بصورة كافية مع المشتبه فيهم، في حالات عمليات التسليم المراقب، وفقا للمادة ١٦ من قانون المخدرات والمواد ذات الصلة التي تنظم حيازة المخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار بها.

٧- ولم يصدر بعد في ليبريا تشريع بشأن التسليم المراقب.

٨- وفي مصر تنفذ عمليات التسليم المراقب وفقا للأحكام ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة ١٩٨٨. ويجري حاليا تعديل التشريع لإدراج أحكام بشأن التسليم المراقب.

٩- وأفادت غانا بأنها تنفذ منذ عام ٢٠٠٨ البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات المشترك بين مكتب المخدرات والجريمة والمنظمة العالمية للملكية للجمارك، وبرنامج قاعدة البيانات الآتية لتحليل الاستخبارات، من أجل تعزيز فعالية عمليات التسليم المراقب.

١٠- وفي موريشيوس ينص قانون العقاقير الخطرة على عمليات التسليم المراقب.

١١- وفي ناميبيا تجري حاليا صياغة مشروع قانون جديد بشأن المخدرات لمعالجة هذه المسألة.

١٢- ولم يسن قانون جديد في سوازيلند. غير أن بعض عمليات التسليم المراقب نُفذت في ظل تشريعات قديمين يعودان إلى عام ١٩٢٩ وعام ١٩٩٣.

١٣- وفي زامبيا ينص قانون المخدرات والمؤثرات العقلية على عمليات التسليم المراقب (الفصل ٩٦).

التوصية (٢)

١٤- أُوصي باعتماد معايير مناسبة مهنية وخاصة بالنزاهة، مع إجراءات تنفيذية معيارية للقيام بعمليات التسليم المراقب.

١٥- وأفادت معظم البلدان بأن لديها معايير مهنية ومعايير للنزاهة وإجراءات تنفيذية للقيام بعمليات التسليم المراقب.

١٦- وأفادت حكومة الجزائر بأن جميع التدابير اللازمة قد أُتخذت لتحسين مستويات تدريب موظفي إنفاذ القوانين والقضاة.

١٧- وأبلغت حكومة أنغولا بأن إجراءات اعتمدت لضمان توثيق التعاون بين دائرة الجمارك والشرطة الجنائية.

١٨- وتعتمد بوتسوانا في عمليات التسليم المراقب على التعاون الدولي بين منظمات الشرطة.

١٩- وأفادت مصر بأن اختيار ضباط مكافحة المخدرات يتم وفقاً لأعلى معايير الكفاءة والنزاهة.

٢٠- وذكرت غانا وموريشيوس أن موظفي إنفاذ القوانين الذين ينفذون عمليات التسليم المراقب لديهم خبرة جيدة وحاصلون على تدريب خاص. وفي البلدين كليهما تم وضع إجراءات تشغيلية معيارية لضمان فعالية العمليات.

٢١- وأفادت ليبيريا بأنه تم وضع إجراءات تنفيذية معيارية لعمليات التسليم المراقب وهي بانتظار موافقة وزارة العدل.

٢٢- وفي جنوب أفريقيا توجد بالفعل إجراءات تنفيذية معيارية، وينظمها الباب ٢٥٢ ألف من قانون الإجراءات الجنائية (القانون ٥١ لعام ١٩٧٧). كما توجد مبادئ توجيهية وتخضع على الصعيد الإقليمي لمديرية الادعاء العام.

٢٣- وأفادت حكومة السودان بأنها وضعت إجراءات تنفيذية معيارية لعمليات التسليم المراقب.

٢٤ - وفي زامبيا يقدم تدريب على عمليات التسليم المراقب والإجراءات التنفيذية المعيارية في الدورات التمهيديّة وغيرها من الدورات لموظفي إنفاذ القوانين.

التوصية (٣)

٢٥ - أُوصي بالتشجيع على مشاركة أجهزة إنفاذ القوانين من بلدان المصدر والمقصد الرئيسية في الاجتماعات الإقليمية لهونليا، أفريقيا، من أجل تسهيل تبادل المعلومات والتعاون المباشر في العمليات وتعزيزهما.

٢٦ - وأبلغت معظم الحكومات بأنها تعلق أهمية كبيرة على مشاركتها في اجتماع هونليا، أفريقيا.

٢٧ - وأبلغت حكومات الجزائر والسودان ومصر عن مشاركتها المنتظمة في اجتماعات هونليا أفريقيا. وشددت الجزائر، على وجه الخصوص، على أهمية التوصيات التي تعتمدها تلك الاجتماعات.

٢٨ - وأفادت حكومة بوتسوانا عن تعاونها مع غيرها من دوائر الشرطة الإقليمية عبر منظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي. وأفادت بوتسوانا أيضا عن عمليات مشتركة مع المنظمات الشقيقة الأخرى في المنطقة وعن استضافة اجتماعات تهدف إلى تبادل المعلومات الاستخباراتية.

٢٩ - وأبلغت حكومة بوركينا فاسو أيضا عن مشاركتها الكبيرة في اجتماعات هونليا، أفريقيا.

٣٠ - وأفادت ليبيريا عن المنتدى الإقليمي لمنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي، الذي يدعو إلى عقد اجتماعات لأجهزة إنفاذ القوانين لتسهيل تبادل المعلومات وتعزيزه.

٣١ - وذكرت ناميبيا أنها شاركت في اجتماعات إقليمية في إطار المنتدى الإقليمي لمنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي وفي مبادلات ثنائية مع البلدان المجاورة بشأن قضايا الدفاع والأمن.

٣٢ - وانتدب جهاز شرطة جنوب أفريقيا ضباط اتصال للشرطة في البرازيل وبيرو والأرجنتين، من أجل تسهيل وتعزيز تبادل المعلومات والتعاون العمليّ المباشر.

٣٣ - وأفادت حكومة سوازيلند بأنها تتبادل المعلومات بانتظام مع البلدان المجاورة.

- ٣٤ - وذكرت توغو أنها شاركت بانتظام في اجتماعات هونليا، أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومكتب المخدرات والجريمة.
- ٣٥ - وأبلغت حكومة زامبيا بأنها تمارس تبادل المعلومات والتعاون العملي على الصعيد الإقليمي من خلال الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وفريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعني بمكافحة غسل الأموال.

التوصية المقدمّة من الاجتماع السابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

- ٣٦ - أوصى كذلك بأن ينفذ في مطارات مختارة مقترح مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (مكتب المخدرات والجريمة) بشأن مشروع سبل الاتصال بين المطارات، رهناً بإتاحة الأموال اللازمة لذلك من الجهات المانحة.
- ٣٧ - وواصل المكتب العمل مع شريكه في التنفيذ، الإتربول والمنظمة العالمية للحمارك، في إعداد ورقة مفاهيمية وفي تنفيذ الأنشطة. وتم وضع الصيغة النهائية للورقة المفاهيمية وجرى تعميمها على الجهات المانحة لتأمين تعهدات بالدعم. وأبدي اهتمام قوي، ومن المتوقع أن تبدأ المرحلة ١ من مشروع سبل الاتصال بين المطارات في موعد غايته نهاية عام ٢٠٠٩.

المسألة ٢: حشد دعم المجتمع المحلي لاستراتيجيات أجهزة إنفاذ قوانين مكافحة المخدرات

التوصية (٤)

- ٣٨ - أوصى الاجتماع السابع عشر لهونليا، أفريقيا، بإقامة تحالفات إقليمية وعلى صعيد المحافظات والصعيد المحلي تشارك فيها أجهزة إنفاذ القوانين والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وسائر قطاعات المجتمع المدني من أجل معالجة مسألة طلب المخدرات وعرضها.
- ٣٩ - وأقامت الغالبية العظمى من البلدان تحالفات إقليمية وعلى صعيد المحافظات والصعيد المحلي تشارك فيها أجهزة إنفاذ القوانين والقطاع الخاص ووسائل الإعلام وسائر قطاعات المجتمع المدني للتصدي لعرض المخدرات وطلبها.
- ٤٠ - وفي الجزائر، يوجد تعاون وثيق جدا بين التحالفات الإقليمية وعلى صعيد المحافظات والصعيد المحلي والمجتمع المدني، من خلال العديد من الرابطة الوطنية والمحلية ووسائل

الإعلام التي تشارك في حملات لتقديم المعلومات والتدريب والتوعية تنظم دوريا في جميع أنحاء البلاد.

٤١- وفي أنغولا يجري، بالتنسيق مع اللجنة المشتركة بين الوزارات لمكافحة تعاطي المخدرات، ترويج الأنشطة التي تُنفذ مع شركاء من الحكومة والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بهدف توفير المعلومات للسكان بشأن ما يلي: مخاطر تعاطي المخدرات وآثاره النفسية والفسولوجية على الصحة؛ ومضبوطات المخدرات؛ وإلقاء القبض على أعضاء الجماعات الإجرامية المنظمة.

٤٢- وأبلغت حكومة بوتسوانا بأن توعية المجتمعات المحلية بشأن تأثير تعاطي المخدرات تجري عن طريق برامج للتعليم العام/التوعية العامة في مختلف المحافل.

٤٣- وفي بوركينافاسو توجد خطة لإنشاء هيئة دائمة لكي يتسنى العمل المشترك بين اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات والمجتمع المحلي لمدينة وغادوغو من أجل مكافحة عرض المخدرات وطلبها.

٤٤- وفي الكاميرون سيتم قريبا وضع إستراتيجيه وطنية تتوخى تكوين تحالفات إقليمية وعلى صعيد المحافظات والصعيد المحلي تشارك فيها أجهزة إنفاذ القوانين مع القطاع الخاص ووسائل الإعلام وغيرها من قطاعات المجتمع المدني بغية التصدي لعرض المخدرات وطلبها.

٤٥- في مصر أنشئ مؤخرا مكتب اتصال للتواصل مع الأجهزة المعنية بخفض العرض. والهدف من المكتب هو التعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام من أجل تنسيق الجهود الرامية إلى الحد من عرض المخدرات، علاوة على المهمة الأصلية وهي مكافحة عرض المخدرات غير المشروعة.

٤٦- وفي غانا، وضع جهاز مكافحة المخدرات إطارا استراتيجيا لإشراك المجتمع المدني والقطاع الخاص ووسائل الإعلام في الدعوة وتوعية المجتمعات المحلية المختلفة من أجل التصدي لعرض المخدرات وطلبها.

٤٧- وأفادت حكومة موريشيوس بأنه تم وضع الصيغة النهائية للخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢. وتهدف الخطة إلى معالجة مشكلة عرض وطلب المخدرات، بمساعدة من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القوانين، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام والمجتمع المدني.

- ٤٨- وأبلغت حكومة ناميبيا عن وجود شبكة جيدة خاصة بالتعاون بين أجهزة إنفاذ القوانين ووسائل الإعلام والمجتمع المدني من أجل توعية الجمهور بشأن قضايا خفض طلب المخدرات وعرضها.
- ٤٩- في جنوب أفريقيا أنشئت هيئة وطنية تسمى الهيئة المركزية لمكافحة المخدرات، تتألف من الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وتجتمع الهيئة فصليا لوضع استراتيجيات للتصدي لعرض وطلب المخدرات.
- ٥٠- وفي زامبيا تم تنظيم حملات في المدارس والمجتمعات المحلية وأماكن العمل للتوعية بمسائل المخدرات. وأنشئت أيضا لجان اتصال تشارك فيها المؤسسات الدينية.

التوصية (٥)

- ٥١- أوصي أيضا بالنظر في ترويج مفهوم العمل الشرطي المجتمعي باعتباره جزءا من الجهود الشاملة لإرساء ثقة الجمهور في الشرطة واطمئنانهم إليها.
- ٥٢- وأبلغت معظم الحكومات بأنها اتخذت خطوات لترويج مفهوم العمل الشرطي المجتمعي الذي ينبغي النظر فيه في إطار الجهود الشاملة الرامية إلى بناء ثقة الجمهور في الشرطة واطمئنانهم إليها.
- ٥٣- وذكرت حكومة الجزائر أن العمل الشرطي المجتمعي هو حقيقة واقعة على المستوى الوطني. وفي جميع أنحاء الأراضي الوطنية توجد مراكز اتصال محلية مزودة بموظفين مؤهلين تقوم بحفز الحوار بين أجهزة إنفاذ القوانين والسكان المحليين، ولا سيما الشباب.
- ٥٤- وفي أنغولا تقوم الشرطة، جنبا إلى جنب مع جماعات المجتمع المدني مثل المنظمات غير الحكومية والكنائس، بتعميم مفهوم مشاركة الجمهور في العمل الشرطي وبتشجيع السكان على بناء الثقة في الشرطة واطمئنانهم إليها. ويتم ذلك أساسا من خلال البث الإعلامي ومسارح المجتمعات المحلية.
- ٥٥- وذكرت حكومة بوتسوانا أنه، من خلال جهود الشراكة التي تُنسَّق عن طريق المحافل المعنية بالعمل الشرطي المجتمعي، مثل تجمعات العمل الشرطي المجتمعي، تسعى دائرة الشرطة في بوتسوانا إلى تحقيق رؤيتها المتمثلة في "توفير خدمة مهنية لإنفاذ القوانين من أجل أمة مسالمة تتمتع بالسلامة والأمن، في شراكة مع المجتمع المحلي". والمفهوم الذي تستند إليه تلك الرؤية هو في مجمله تعزيز جهود الشراكة في مجال منع الجريمة.

- ٥٦ - وحكومة بوركينافاسو شارعة حاليا في عملية تفكير لضمان مزيد من الفعالية للعمل الشرطي المجتمعي.
- ٥٧ - وفي مصر ينفذ العمل الشرطي المجتمعي من خلال الإدارة العامة للإعلام والعلاقات العامة، في وزارة الداخلية. وهذه الإدارة مناط بها مهمة تعزيز جهود الوزارة في الحفاظ على الأمن ومكافحة الجريمة وضمان السلامة وبناء الثقة بين الشرطة والمجتمع.
- ٥٨ - وفي ليبيريا، يتعاون جهاز مكافحة المخدرات مع الأجهزة الأخرى المعنية بإنفاذ القوانين في مجال العمل الشرطي المجتمعي.
- ٥٩ - وفي موريشيوس تنظم الشرطة اجتماعات منتظمة مع مختلف الجهات المعنية على مستوى المجتمع المحلي حول قضايا العمل الشرطي المجتمعي.
- ٦٠ - وفي مدغشقر وناميبيا ينفذ العمل الشرطي المجتمعي على المستويين الوطني والإقليمي.
- ٦١ - وذكرت حكومة جنوب أفريقيا أنه، فيما يتعلق بالعمل الشرطي المجتمعي، طورت شرطة جنوب أفريقيا العمل الشرطي على مستوى القطاعات وأنشأت محافل لشرطة المجتمعات المحلية من أجل بناء ثقة الجمهور في الشرطة واطمئنانه إليها.
- ٦٢ - وفي توغو لم تُنشأ بعد شرطة مجتمعات محلية.

التوصية (٦)

- ٦٣ - أوصي بأن تقدّم الحكومات دعمها السياسي الكامل للتدابير الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات تنفيذاً فعالاً، وأن تنشئ، عند الاقتضاء، هيئات تنسيق وطنية.
- ٦٤ - وأفادت معظم البلدان بأنها قدّمت دعمها السياسي الكامل للتدابير الرامية إلى تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات تنفيذاً فعالاً وأنشأت هيئات تنسيق وطنية.
- ٦٥ - والديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماها هو هيئة التنسيق الوطنية المسؤولة عن جميع الأنشطة المتعلقة بمكافحة المخدرات في الجزائر.
- ٦٦ - وأنشأت حكومة أنغولا، بموجب القرار رقم ١/١٣، اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية بمكافحة المخدرات، وهي جهاز تنسيق السياسات في الدولة في مجال مكافحة المخدرات، ويتبع لوزارة العدل. ولهذه اللجنة وظائف مختلفة، منها ما يلي: اقتراح استراتيجيات لمكافحة المخدرات؛ واقتراح تدابير لمكافحة تعاطي المخدرات والمؤثرات

العقلية؛ وإعداد قرارات الحكومة على الصعيدين الوطني والدولي فيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها بصفة غير مشروعة؛ وتبادل المعلومات؛ والاضطلاع بمنع الاتجار بالمخدرات وتعاطيها بصفة غير مشروعة وإجراء البحوث والدراسات الإحصائية والوبائية بشأن تلك المسألة.

٦٧- وفي بوتسوانا، أنشأ الرئيس المجلس الوطني المعني بتنسيق مكافحة المخدرات، الذي يضم مختلف أصحاب المصلحة من الهيئات الحكومية وغير الحكومية على السواء. ويجتمع المجلس ثلاث مرات في السنة ما لم تكن هناك مسألة ملحة تتطلب عقد اجتماعات إضافية.

٦٨- في بوركينا فاسو يجري النظر في إعادة هيكلة اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

٦٩- وذكرت ليبيريا أنه لا يوجد دعم يكفي لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات تنفيذًا كاملاً وإنشاء هيئات تنسيق وطنية.

٧٠- والحكومة في موريشيوس ملتزمة التزاماً كاملاً بتنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات من خلال الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات، التي تهدف أساساً إلى الحد من عرض المخدرات وطلبها وإلى تعزيز فعالية إنفاذ القوانين.

٧١- وفي ناميبيا أكدت الحكومة مجدداً تأييدها لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات من خلال وضع خطة رئيسية وطنية لمكافحة المخدرات.

٧٢- وفي جنوب أفريقيا عقدت جميع الوزارات الحكومية اجتماعاً تحت رعاية الهيئة المركزية لمكافحة المخدرات من أجل وضع تدابير تهدف إلى تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات تنفيذاً فعالاً.

٧٣- وتحت رعاية رئيس دولة توغو، بدأت الحكومة وضع برنامج وطني متكامل لمكافحة المخدرات والجريمة. وتم اعتماد البرنامج رسمياً خلال الفترة ٤-٦ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

٧٤- وأفادت حكومة زامبيا بأنه يجري حالياً صوغ استراتيجيات وطنية لمكافحة المخدرات.

المسألة ٣: التعاون بين الأجهزة: إجراءات موحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات

التوصية (٧)

٧٥- أوصى الاجتماع السابع عشر لهونوليا، أفريقيا، بإنشاء وحدات وطنية للتنسيق بين الأجهزة في مجال إنفاذ القوانين تعمل على مدار الساعة يومياً من أجل تيسير تبادل المعلومات والتعاون.

٧٦- وقدمت بعض البلدان المبلّغة معلومات عن إنشاء وحدات وطنية للتنسيق بين الأجهزة في مجال إنفاذ القوانين، وذكرت أن تلك الوحدات تعمل على مدار الساعة يومياً لتيسير تبادل المعلومات والتعاون.

٧٧- وذكرت حكومة الجزائر أن هناك تنسيق عملياً دائماً بين أجهزة إنفاذ القوانين، وإن كان لا يوجد هيكل مؤسسي خاص لأغراض التنسيق.

٧٨- وفي أنغولا تبحث خدمات الجمارك إنشاء وحدة تنسيق وطنية تعمل على مدار الساعة يومياً.

٧٩- وذكرت بتسوانا أنه تم إنشاء "قسم المخدرات" داخل قوات الشرطة ليتولى التحقيق في القضايا المتعلقة بالمخدرات، وهو يعمل من خلال عشرة مكاتب في جميع أنحاء البلد. ويتعاون القسم مع الأجهزة الوطنية الأخرى المعنية بإنفاذ القوانين.

٨٠- وذكرت بوركينافاسو أن اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات هي الهيئة التنسيقية على الصعيد الوطني.

٨١- وفي مصر توجد الوحدات الوطنية للتنسيق بين الأجهزة في مجال إنفاذ القوانين في المديرية العامة لمكافحة المخدرات.

٨٢- وفي ليبيريا لم تنشئ الحكومة بعد وحدة وطنية للتنسيق بين الأجهزة في مجال إنفاذ القوانين، غير أن الهيئة الوطنية لمكافحة المخدرات تقوم بالفعل بالتنسيق وتسهيل تبادل المعلومات والتعاون مع الأجهزة الأخرى المعنية بإنفاذ القوانين.

٨٣- وأفادت سوازيلند ومدغشقر وناميبيا عن تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف وحدات إنفاذ القوانين في هذه البلدان.

- ٨٤ - وفي جنوب أفريقيا تقوم الأجهزة المعنية بالجريمة المنظمة والاستخبارات الجنائية بتيسير تبادل المعلومات والتعاون.
- ٨٥ - ولدى المكتب المركزي لقمع الاتجار غير المشروع وغسل الأموال في توغو ضباط اتصال لهذه الأغراض.
- ٨٦ - وفي زامبيا أنشئت لجنة مكافحة المخدرات بموجب الباب ٩٦ من التشريع الزامبي.

التوصية (٨)

- ٨٧ - أوصي بالعمل على استخدام مذكرات التفاهم الرسمية لتسهيل التعاون بين الأجهزة والتعاون على نطاق دولي أوسع.
- ٨٨ - وأفادت معظم البلدان بأنها أبرمت أو تعمل على إبرام مذكرات تفاهم رسمية لتسهيل التعاون بين الوكالات والتعاون الدولي الأوسع.
- ٨٩ - وذكرت الجزائر أن الديوان الوطني لمكافحة المخدرات وإدماجها هو الهيئة الوطنية التي أنشئت بهدف تعزيز التنسيق بين المؤسسات والحوار الدائم داخل لجنة التقييم والمتابعة المؤلفة من أربع عشرة وزارة وثلاث أجهزة معنية بإنفاذ القوانين (الشرطة والدرك والجمارك) وأربع منظمات غير حكومية وطنية. وقد تعزز التعاون الدولي في السنوات الأخيرة في إطار الشبكة الأوروبية-المتوسطية وعن طريق آلية ٥+٥.
- ٩٠ - وتقوم دائرة الجمارك في أنغولا حاليا بإعداد مذكرات تفاهم مع شرطة التحقيقات الجنائية ومع دائرة الهجرة ومع وكالات أخرى معنية بإنفاذ القوانين، وذلك لإقامة تعاون بين الوكالات وتعاون دولي أوسع.
- ٩١ - وفي مصر تُستهل مذكرات التفاهم الرسمية من خلال اجتماعات مشتركة بين الوكالات تُعقد بالتناوب ومع الدول التي تُبرم معها مذكرات تفاهم على أساس دائم. والهدف الحالي هو البحث عن سبل ووسائل لتعزيز التعاون على نطاق دولي أوسع.
- ٩٢ - وأفادت ليبيريا بأن الترويج لمذكرات التفاهم ينبغي أن يتم أيضا أثناء اجتماعات هونليا أفريقيا، التي توجد خلالها فرصة واسعة للتفاعل بين وكالات إنفاذ القوانين من البلدان المختلفة.

٩٣- وأبلغت حكومة مدغشقر بأن برامج للأمن وللتعاون الدولي وُضعت مع لجنة المحيط الهندي. وتم التوقيع في إطار لجنة المحيط الهندي على مذكرة تفاهم بشأن برنامج في مجال التعاون القضائي.

٩٤- وأفادت موريشيوس عن الاتفاقات العديدة الثنائية والمتعددة الأطراف التي وقعتها لتيسير التعاون بين الوكالات والتعاون الدولي الأوسع. وجنوب أفريقيا وتوغو هما أيضا طرفان في اتفاقات تعاون بين الوكالات وتعاون دولي أوسع على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف.

٩٥- وتعمل سوازيلند بانتظام على تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة من خلال الاجتماعات الثنائية والثلاثية.

٩٦- وذكرت زامبيا أنها وقعت على مذكريتي تفاهم مع الهند ومع فريق شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي المعني بمكافحة غسل الأموال.

التوصية (٩)

٩٧- أوصي بوضع خطط عمل وطنية يدعمها قدر كاف من التمويل وغير ذلك من الموارد لضمان تنفيذها بفعالية.

٩٨- وأفادت معظم البلدان المبلّغة بأنها وضعت خطط عمل وطنية وأنها تدعمها بالموارد المالية وغير المالية الكافية لضمان تنفيذها الفعال.

٩٩- ووضعت الجزائر خطة رئيسية وطنية لمنع المخدرات ومكافحتها (٢٠٠٤-٢٠٠٨). والخطة مدعومة بالإمكانات المالية اللازمة. ويجري حاليا صوغ الخطة الخمسية الثانية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، التي ستراعي نتائج تقييم الخطة الأولى وبيانات الاستقصاء البائي الوطني حول انتشار المخدرات، الذي سيبدأ قريبا.

١٠٠- وأبلغت أنغولا عن الخطة الوطنية لمكافحة المخدرات، التي أُرسِي في إطارها برنامج لأنشطة التدريب، وتقديم التقارير الدورية عن الانجازات، واستراتيجيات لضمان استمرار عمليات الخطة. ويُعتزم إجراء عمليات مشتركة بين دائرة الجمارك وشرطة التحقيقات الجنائية، تشمل محاولات لمكافحة المخالفات المتعلقة بضريبة الدخل واستيراد السلع المحظورة (مثل المخدرات) والتهرب من الضرائب وغسل الأموال.

- ١٠١- وذكرت بوتسووانا أنها ليست لديها الموارد المالية وغير المالية الكافية لضمان التنفيذ الفعال للخطة الوطنية.
- ١٠٢- وفي بوركينافاسو خُصصت ميزانية للجنة الوطنية لمكافحة المخدرات لتنفيذ أنشطتها في مجال مكافحة المخدرات.
- ١٠٣- وأفادت مصر بأنه تم تخصيص الموارد في إطار الإستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات، التي تم وضعها وتحديثها واستُهلّت خلال عام ٢٠٠٨.
- ١٠٤- وحكومة غانا شارعة في إعادة النظر في مكتب مراقبة المخدرات، الذي هو الجهاز الرئيسي في مجال إنفاذ قوانين المخدرات، وإعادة هيكلته، لرفعه إلى مستوى مفوضية تتبع مباشرة لمكتب الرئاسة وتزود بموارد كافية.
- ١٠٥- وذكرت مدغشقر أن الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٢ نصت على رصد موارد مالية محددة لميزانية كل من الجهات صاحبة المصلحة من أجل التنفيذ الفعال للخطة الوطنية، التي لها مؤشرات الخاصة التي تتيح التأكد مما إن كانت الأهداف المقترحة قد تحققت.
- ١٠٦- وفي جنوب أفريقيا تنسّق خطة العمل الوطنية عن طريق الهيئة المركزية لمكافحة المخدرات في إطار كل وزارة وطنية، وتقوم كل وزارة وطنية بوضع الميزانية لمبادراتها الخاصة وتمويل تلك المبادرات.
- ١٠٧- وأفاد السودان بمحدودية التمويل المتاح لخطة العمل الوطنية.
- ١٠٨- وذكرت سوازيلند أن الحكومة تدعم وحدة مكافحة المخدرات وأنشطتها دعماً كاملاً.
- ١٠٩- وفي توغو اعتمدت في آب/أغسطس ٢٠٠٩ خطة وطنية متكاملة لمكافحة المخدرات والجريمة، وقُدِّمت للحصول على موافقة الحكومة. وتبلغ التكلفة المقدّرة للخطة ١٤,٤ مليون دولار أمريكي.
- ١١٠- والأموال المخصصة لمفوضية مكافحة المخدرات في زامبيا متوافقة مع الخطة الوطنية القائمة، على النحو المطلوب بموجب الباب (٩٦) من التشريع الوطني.

التوصية (١٠)

- ١١١- أُوصي بأن تراجع الحكومات التشريعات القائمة لكي تتيح لها التحقيق مع المجرمين ومعاقبتهم بفعالية، وأن تتخذ التدابير اللازمة لتعزيز تلك التشريعات عند الضرورة.

- ١١٢- وراجعت الجزائر التشريعات القائمة وسنت القانون رقم ١٨-٤ المؤرخ ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.
- ١١٣- وفي أنغولا تعمل الحكومة حاليا على استحداث أدوات مختلفة لتعزيز فعالية التحقيق مع المخالفين ومعاقبتهم، وتقوم الحكومة في جميع أنحاء البلد بوضع استراتيجيات مخصصة الغرض، تشمل بناء القدرات، لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والاتجار بالبشر، ولتحسين النظم القضائية.
- ١١٤- وفي بوتسوانا تم تعديل التشريع في عام ١٩٩٢. وأتاحت التعديلات زيادة فعالية التحقيق مع المجرمين ومعاقبتهم في القضايا ذات الصلة بالمخدرات.
- ١١٥- واعتمدت بوركينا فاسو القانون رقم 017/99/AN المؤرخ ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي تم تنسيقه وتحديثه.
- ١١٦- وفي مصر يحتوي القانون رقم ١٨٢ لسنة ١٩٦٠، المعدل بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٩، على أحكام قانونية تسمح باستجواب مرتكبي الجرائم وعقابهم بفعالية.
- ١١٧- وفي غانا قدّم مكتب مراقبة المخدرات إلى الحكومة في عام ٢٠٠٨ اقتراحا لتعديل التشريعات القائمة للنظر فيه. ومنذ ذلك الحين، سنت الحكومة قانون غسل الأموال وأنشأت ثلاثة عشر محكمة خاصة للقضايا المتصلة بالمخدرات. ويُحكم الآن على مرتكبي الجرائم بالسجن لمدة لا تقل عن ١٠ سنوات إذا أدينوا بجريمة مخدرات غير مشروعة.
- ١١٨- وذكرت ليبيريا أن هيئة مكافحة المخدرات وضعت مشروع قانون لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وهو الآن بانتظار الموافقة التشريعية.
- ١١٩- وذكرت مدغشقر أن القانون رقم ٩٧-٣٩ المؤرخ ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ بشأن مراقبة المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية لا يزال ساريا ولا تُتوخى مراجعته بعد.
- ١٢٠- وأفادت موريشيوس بأن مراجعة التشريعات القائمة هي عملية مستمرة.
- ١٢١- وفي ناميبيا يجري حاليا صوغ مشروع قانون جديد بشأن مكافحة المخدرات.
- ١٢٢- وفي السودان تجري مراجعة التشريعات المتصلة بمعاينة مرتكبي الجرائم.
- ١٢٣- وأبلغت سوازيلند بأنه تم صوغ تشريع جديد بشأن مكافحة المخدرات وسيُقدم قريبا إلى البرلمان للنظر فيه.

١٢٤- وفي توغو تتوخى الخطة الوطنية المتكاملة لمكافحة المخدرات والجريمة مراجعة التشريعات الوطنية.

١٢٥- وفي زامبيا أيضا يجري تعديل التشريعات المتعلقة بمكافحة المخدرات.

التوصية المقدمة من الاجتماع السابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

١٢٦- أوصى كذلك بأنه، عند تقديم المساعدة في مجال التدريب، ينبغي لمكتب المخدرات والجريمة أن يروج على نطاق أوسع لمنهجية تدريب المدربين.

١٢٧- ويسعى مكتب المخدرات والجريمة جاهدا للترويج لأحدث أساليب التدريب وأكثرها فعالية، من خلال برامج للمساعدة التقنية. ويستخدم المكتب نهج "تدريب المدربين"، حيث يقوم الخبراء عادة بتدريب مجموعات صغيرة من المتخصصين. كما وضع المكتب ونفذ بنجاح برنامجا للتدريب المعان بالحاسوب أثبت أنه فعال للغاية في تعليم المهارات التقنية بلغة المدربين وفي بيئتهم.

المسألة ٤: دور مختبرات التحليل الشرعية: تقديم دعم علمي محدد إلى أفريقيا التوصية (١١)

١٢٨- أوصى الاجتماع السابع عشر لهولندا، أفريقيا، بأن تكفل الدول الأعضاء في أفريقيا وجود مختبرات مستدامة ومجهزة تجهيزا جيدا ولديها ما تحتاج إليه من الموارد من أجل مساعدة السلطات المعنية بإنفاذ القوانين.

١٢٩- وأفادت بعض البلدان بأن لديها مختبرات مستدامة ومجهزة تجهيزا جيدا ومزودة بما تحتاج إليه من الموارد من أجل مساعدة السلطات المعنية بإنفاذ القوانين.

١٣٠- وذكرت الجزائر ومصر أن لديها مختبرات للتحليل الشرعية مستدامة ومجهزة تجهيزا جيدا وتتوفر لها الموارد الكافية، مع الموظفين المؤهلين تأهيلا عاليا، للاضطلاع بتحليل عينات المخدرات من أجل مساعدة السلطات المعنية بإنفاذ القوانين في تحقيقاتها.

١٣١- ولدى المديرية الوطنية لشرطة التحقيقات الجنائية في أنغولا مختبر لفحص المنتجات للكشف عن الأنواع المختلفة من المخدرات وخصائصها.

- ١٣٢- وذكرت بوتسوانا وجنوب أفريقيا وسوازيلند أن مختبرات علوم التحاليل الشرعية في تلك البلدان مجهزة جيدا بالأدوات التي تُستخدم لتحليل المخدرات.
- ١٣٣- وفي بوركينافاسو يوجد مختبران وطنيان للتحاليل الشرعية.
- ١٣٤- وذكرت الكاميرون أنه لا توجد موارد كافية متاحة لمختبرات التحاليل الشرعية في البلد.
- ١٣٥- وفي ليبيريا لا توجد مختبرات للتحاليل الشرعية لمساعدة السلطات المعنية بإنفاذ القوانين. وأفاد السودان بأن اقتراحا قُدّم لبناء مختبر للتحاليل الشرعية في الخرطوم. وسيُبنى مختبر جديد للتحاليل الشرعية في زامبيا.
- ١٣٦- وذكرت مدغشقر أنها اتخذت تدابير لتنفيذ هذه التوصية.
- ١٣٧- وفي ناميبيا، سيخضع المعهد الوطني لعلوم التحاليل الشرعية لتجديد كامل.
- ١٣٨- وفي توغو ستُعزز القدرات التشغيلية لمختبر التحاليل الشرعية في إطار خطة وطنية متكاملة جديدة.

التوصية (١٢)

- ١٣٩- أُوصي بتشجيع الخبراء المؤهلين مهنيا الذين يعملون بالفعل في المختبرات الموجودة في أفريقيا على توفير التدريب المتخصص.
- ١٤٠- وأفادت عدة بلدان بأن لديها خبراء مؤهلون مهنيا يعملون بالفعل في المختبرات ويقدمون التدريب المتخصص.
- ١٤١- وفي بوتسوانا والجزائر ومدغشقر يُقدّم التدريب المتخصص بصفة منتظمة تحت إشراف موظفين مؤهلين.
- ١٤٢- وأفادت أنغولا بأنها تحتاج إلى المزيد من المساعدة والدعم من خبراء مؤهلين مهنيا من أجل توفير التدريب المتخصص لموظفي مختبرات التحاليل الشرعية ولتقديم خدمات مختبرات التحاليل الشرعية بكفاءة أكثر.
- ١٤٣- وفي مصر يتم التدريب المتخصص من خلال تقديم التوصيات الملائمة خلال المؤتمرات والاجتماعات الدولية والإقليمية.

١٤٤- وأفادت حكومة موريشيوس بأن التدريب مستمر بمساعدة من مكتب المخدرات والجريمة وغيره من الهيئات الدولية.

١٤٥- وفي ناميبيا يُقدّم التدريب عن طريق عدد من الهيئات الوطنية والدولية.

١٤٦- وأفادت جنوب أفريقيا بأن خبراء التحليل الشرعية فيها شاركوا في عدة مبادرات تدريبية عن طريق الأمم المتحدة، وكذلك في مبادرات اتخذتها جنوب أفريقيا في المنطقة.

التوصية (١٣)

١٤٧- أُوصي بأن تضمن الحكومات توافر موظفين مؤهلين على نحو مناسب في مجال التحليل الشرعية لكي يدلوا بشهادتهم في المحاكمات بصفتهم خبراء، وبأن يسمح الإطار القانوني لدى الحكومات بقبول تلك الأدلة.

١٤٨- وفي معظم البلدان كفلت الحكومات توافر موظفين مؤهلين على نحو مناسب في مجال التحليل الشرعية لكي يدلوا بشهادتهم في المحاكمات بصفتهم خبراء، وأن يسمح الإطار القانوني لديها بقبول تلك الأدلة.

١٤٩- وفي بوركينا فاسو وتوغو والجزائر وزامبيا وسوازيلند وغانا ومدغشقر ومصر وناميبيا يتوافر موظفون مؤهلون تأهيلا مناسبيا في التحليل الشرعية للإدلاء بشهادتهم في إجراءات المحاكم بصفتهم خبراء.

١٥٠- وأفادت أنغولا بأنها ستحتاج إلى دعم من مكتب المخدرات والجريمة من أجل تحسين الإمكانيات والقدرات الوطنية في مجال التحليل الشرعية بغية الوفاء بالمعايير المقبولة دوليا.

١٥١- وفي بوتسوانا لا يسمح إلا للمحللين الشرعيين المؤهلين بتقديم الأدلة كخبراء في إجراءات المحاكم إذا طعن محامي الدفاع أو رئيس الجلسة في الإفادات الرسمية التي يقدمونها أمام المحكمة.

١٥٢- وفي موريشيوس تُقبل شهادات ضباط التحليل الشرعية كأدلة في المحكمة.

التوصية (١٤)

١٥٣- أُوصي بأن تعتمد أجهزة إنفاذ القوانين إجراءات تنفيذية معيارية من أجل ضمان عدم التعامل غير السليم مع المخدرات المضبوطة وغيرها من الأدلة وحفظها الآمن.

- ١٥٤- وأبلغت معظم الحكومات بأن لديها إجراءات تنفيذية معيارية لضمان عدم التعامل غير السليم مع المخدرات المضبوطة وغيرها من الأدلة وحفظها الآمن.
- ١٥٥- وأنشأت الجزائر نظاما محوسبا لضمان عدم التعامل غير السليم مع المخدرات المضبوطة وغيرها من الأدلة.
- ١٥٦- والمديرية الوطنية لشرطة التحقيقات الجنائية هي الهيئة التي تتحمل المسؤولية في أنغولا عن إدارة جميع المخدرات التي تضبط وتخزينها بأمان. وتودع المخدرات لدى تلك المديرية حتى عندما تضبطها مؤسسات أخرى مثل سلطات الجمارك.
- ١٥٧- وذكرت بوتسوانا أنه عند ضبط المخدرات يتم على الفور تغليفها ووضع العلامات والأختام عليها بحضور مرتكب الجريمة والشهود. ويتم تحليل المخدرات المضبوطة في مختبر التحاليل الشرعية ثم تختم قبل تسليمها مجددا إلى مكتب التحقيق، الذي يحتفظ بها إلى أن تُقدم في المحكمة، من أجل التأكد من أن المعروضات لم يُعبث بها. وفي نهاية القضية في المحكمة تُتلف المعروضات بحضور وسائط الإعلام والسلطات الجمركية والصحية.
- ١٥٨- وأفادت مدغشقر بأنه تم وضع ضمانات كافية للتعامل الفعال مع المخدرات المضبوطة وحفظها الآمن في غرف المعروضات في مراكز الشرطة وفي المحاكم على السواء.
- ١٥٩- وأفادت زامبيا بأنه يتعين تعديل التشريعات القائمة لتنص على اجراءات تنفيذية معيارية لضمان عدم التعامل غير السليم مع المخدرات المضبوطة وغيرها من الأدلة وحفظها الآمن.

التوصيات المقدمة من الاجتماع السابع عشر لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، أفريقيا، إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

التوصية (أ)

- ١٦٠- وأوصى بأن يعد مكتب المخدرات والجريمة أدلة وأدوات إرشادية محدثة للدول الأعضاء بشأن المتطلبات الدنيا التي ينبغي توافرها لإنشاء خدمات مختبرية أساسية.
- ١٦١- وواصل مكتب المخدرات والجريمة دعم العمل التحليلي الذي تقوم به المختبرات وذلك بتوفير المساعدة التقنية، بما في ذلك من خلال تدريب الموظفين والإمداد بعداد من أدوات الاختبار الميداني للكشف عن المخدرات والسلائف، رهنا بتوافر الموارد. كما سيواصل المكتب تقديم المشورة حول أفضل الممارسات والتشجيع على استخدام الكتيبات الإرشادية.

١٦٢- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ٢٠٠٧-٢٠٠٩، أعد المكتب كتيبات وأدلة لمساعدة الدول الأعضاء على تعزيز وإنشاء مختبرات التحليل الشرعية، وكذلك لرفع مستوى الوعي بأهمية فحص مسرح الجريمة واستخدام الأدلة المادية. وقد أعدت الوثائق التالية: 'توعية غير العاملين في التحليل الشرعية بشأن مسرح الجريمة والأدلة المادية'، نُشر عام ٢٠٠٩؛ و'تنفيذ نظام إدارة الجودة في مختبرات تحليل المخدرات'، نشر عام ٢٠٠٩؛ و'مبادئ توجيهية بشأن أخذ عينات ممثلة للمخدرات'، نشر عام ٢٠٠٩؛ و'توصيات بشأن المهارات المطلوب توافرها في الموظفين والمعدات اللازمة لمختبرات علوم التحليل الشرعية' (مسودة متقدمة)؛ و'دليل المختبرات للوثيقة النموذجية للتحليل الشرعية'.^(١)

التوصية (ب)

١٦٣- أوصي بأن يواصل مكتب المخدرات والجريمة دعم العمل التحليلي الذي تقوم به المختبرات وذلك بتوفير المساعدة التقنية، بما في ذلك من خلال تدريب الموظفين والإمداد بعداد من أدوات الاختبار الميداني للكشف عن المخدرات والسلائف، رهنا بتوافر الموارد. وينبغي أن يواصل المكتب كذلك إسداء المشورة بشأن أفضل الممارسات والتشجيع على استخدام الأدلة الإرشادية.

١٦٤- وواصل مكتب المخدرات والجريمة منذ عام ٢٠٠٧ دعم التعاون الإقليمي من خلال إنشاء شبكة إقليمية لمختبرات التحليل الشرعية في جنوب أفريقيا، جنبا إلى جنب مع الشركاء المحليين ومنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي وجهاز شرطة جنوب أفريقيا.

١٦٥- كما واصل المكتب، خلال الفترة المشمولة بالتقرير ٢٠٠٧-٢٠٠٩، دعم أعمال التحليل الشرعية التي تقوم بها الدول الأعضاء، عن طريق توفير عدد أدوات الاختبار الميداني للكشف عن المخدرات والسلائف لكل من إثيوبيا وبوتسوانا وبوركينا فاسو وتنزانيا والرأس الأخضر والسنغال وغانا والكاميرون وكوت ديفوار والكونغو، وليبيريا وليسوتو ومالي ومدغشقر، بلغ مجموعها ١٩١ عُدّة، وإرسال كتيبات لبلدان عديدة في جميع أنحاء أفريقيا. وفي الفترة نفسها، شاركت بوتسوانا وتنزانيا وسوازيلند وغانا ومصر وموريشيوس في العملية التعاونية الدولية التي نظمها المكتب.

(1) انظر: <http://www.unodc.org/unodc/en/scientists/laboratory-and-forensic-science-services.html>